

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في السودان

للفترة (2000-2021)

The impact of foreign direct investment on economic development in Sudan for the period (2000-2021)

د. أحمد ضوالبيت احمد*

جامعة الإمام المهدي - السودان

ahmeddawelbait79@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/30 تاريخ القبول: 2025/04/26 تاريخ الاستلام: 2024/12/05

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في السودان وعلى الناتج المحلي الإجمالي، افترضت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً، وكذلك تعمل على استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي وتحقيق التنمية الاقتصادية. انتهجت الدراسة الأسلوب الكمي القياسي من خلال طريقة المربعات الصغرى (OLS) وباستخدام برنامج E-VEOWS لتحليل بيانات الدراسة التي تم جمعها من تقارير بنك السودان المركزي خلال فترة الدراسة (2000-2021). وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي. وهناك علاقة طردية موجبة وذات أثر قوي بين زيادة معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي، كما توجد أيضاً علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بتسهيل الإجراءات المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لمساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

* المؤلف المرسل

وتحسين وضع الاقتصاد والمساهمة في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية في السودان. كما أوصت بإزالة العقبات للمستثمرين الأجانب، وذلك لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، والعمل على خفض معدلات التضخم للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والعمل أيضا على خفض سعر الصرف، وذلك لتحسين مستوى سعر الجنيه السوداني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي.

تصنيف JEL : F21, O11

Abstract:

The study aimed to measure the impact of foreign direct investment on economic development in Sudan and on the gross domestic product. The study assumed that foreign direct investment positively affects the level of gross domestic product, and also works to stabilize the exchange rate of the pound against the US dollar and achieve economic development. The study adopted the standard quantitative approach through the method of least squares (OLS) and using the E-VEOWS program to analyze the study data collected from the reports of the Central Bank of Sudan during the study period (2000-2021). The most important results reached by the study are that there is a positive direct relationship between foreign direct investment and gross domestic product. There is a positive direct relationship with a strong impact between increasing inflation rates and gross domestic product, and there is also a positive direct relationship between the exchange rate and gross domestic product. The study recommended facilitating procedures related to attracting foreign investment due to its contribution to increasing the gross domestic product, improving the economic situation, and contributing to improving the level of economic development in Sudan. It also recommended removing obstacles for

foreign investors in order to attract the largest possible amount of foreign investments, working to reduce inflation rates to reach the actual gross domestic product, and also working to reduce the exchange rate in order to improve the level of the Sudanese pound.

Keywords: Foreign Direct Investment, Economic Development, Exchange Rate, GDP.

JEL Classification Codes: F21, O11

مقدمة:

للاستثمار الأجنبي دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، وتسعى جميع هذه الدول لجذب الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ولاسيما الدول النامية، على الرغم من الموارد التي تمتلكها إلا أنها تفتقر لرؤوس الأموال لتمويل مشروعاتها، وذلك بسبب ضعف مدخلات القطاع، وعدم وجود مؤسسات تدعم تمويل المشروعات الجديدة.

يُعدّ السودان من أكبر وأهمّ الدول الجاذبة للاستثمار، لما يتمتع به من موارد طبيعية ضخمة تتمثل في الأراضي الخصبة الواسعة والثروات الحيوانية والمعدنية الضخمة والغابات الكثيفة ونهر النيل بروافده، وبالرغم من كل هذه الثروات يفتقر السودان للاستغلال الأمثل لهذه الموارد، مما ينعكس على مستوى معيشة أفراد المجتمع، وزيادة مستويات الفقر، كان مدخل السودان للاستثمار بعد تصديره للبترول وبموجبه أدى إلى جذب الاستثمار، حيث كان هذا بداية القرن العشرين، إذ قامت في السودان بعض المشاريع الزراعية الكبيرة التي نُحِضت عن طريق التمويل الخارجي، وأصدرت في ذلك الوقت قوانين مشجعة للاستثمار، وقد تضمنت كل هذه القوانين امتيازات وإعفاءات جمركية وضريبية للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية. وفي بداية التسعينات من القرن الماضي صدر قانون تشجيع الاستثمار، وفي الآونة الأخيرة صدر قانون الاستثمار القومي عام 2013م.

توضح الملامح الرئيسة لاقتصاد السودان ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة. والاقتصاد السوداني اقتصاد مزدوج، وبذلك يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية لتحسين هيكله الاقتصادي من أجل إحداث التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة: يمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة فيما يلي:

1. هل زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تحسين مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة؟

2. هل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحقيق الناتج المحلي الإجمالي؟

3. هل الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحقيق معدلات التنمية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي في السودان في الفترة (2000 - 2022)، وأن الاستثمار بالسودان يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق مستويات مناسبة من النمو والتقدم الاقتصادي ودوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية، وبعد معرفة العوامل المؤثرة في الاستثمار يصبح على متخذ القرار الاستثماري اتخاذ قرار

استثماري سليم على أساس عملية بعيدة عن العشوائية، ودوره في إحداث آثار إيجابية في المجتمعات من الناحية العلمية والأكاديمية لتكون هذه الدراسة إضافة حقيقية لدراسة الاقتصاد.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

1. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في السودان.
2. معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار في سعر الصرف الاسمي.
3. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

فرضيات الدراسة:

1. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دوره الإيجابي في تحقيق زيادة الإنتاج باستخدامه في استجلاب السلع الرأسمالية، والتي تعزز من زيادة الإنتاج.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة طردية موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

منهجية الدراسة: انتهجت الدراسة الأسلوب القياسي لتحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) العادية من خلال برنامج التحليل الإحصائي E-views وذلك لتحليل بيانات الدراسة، اختار الباحث السلاسل الزمنية لمجموعة من السنوات، وذلك من تقارير بنك السودان المركزي.

حدود الدراسة: الحدود الزمانية (2000-2021م)، الحدود المكانية: جمهورية السودان.

هيكل الدراسة: تحتوي هذه الدراسة على أربعة محاور، تناول المحور الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

أما المحور الثاني فتناول الإطار النظري للدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر-الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان)، بينما المحور الثالث يحتوي على تحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة، أما المحور الرابع فيحتوي على الخاتمة، والتي تشمل نتائج الدراسة، والتوصيات، والمراجع، والملاحق.

ثانياً-الدراسات السابقة:

دراسة عزيزة ابراهيم (2013م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1970.2010) باتباع المنهج القياسي تحديداً بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من خلال برنامج تحليلي (التحليل الإحصائي Spss). توصلت الدراسة إلى أن 99% من التأثير على الاستثمار تفسره المتغيرات المفسرة (الفائض الاقتصادي، الاستهلاك، القوى العاملة، التضخم)، بينما 1% فقط من التأثير يعزى إلى متغيرات أخرى لم تضمن في النموذج يمثل الاستهلاك والقوى العاملة والتضخم أقل تأثيراً. وأشارت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية: لابد من تطبيق ومتابعة وتقييم السياسات الرامية إلى الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي مزودة الاهتمام بالتطوير النوعي للقوى العاملة، واتخاذ سياسات وبرامج تعمل على تحقيق الفائض الاقتصادي الأمثل لما له من دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية (عزيزة، 2013).

دراسة الفاتح (2013م):

تناول هذا الباحث بالوصف والتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان مبيناً مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وموضحاً معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان، ومحللاً إسهامات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية في السودان. وجاءت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المأمول، والتي من أهمها عدم وجود خارطة استثمارية تمثل دليلاً للمستثمر الأجنبي توضح إمكانات السودان الاستثمارية، وكل ما يحتاجه المستثمر الأجنبي من معايير تعينه في اتخاذ قراره الاستثماري، بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يمثل عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب للدخول والاستثمار وتطوير مهارات العمالة السودانية. بالإضافة إلى تمويل عمليات التنمية للاستثمار. وتركزت هذه الدراسة على رؤية الاستثمارات التي تمت في قطاعات معينة مثل قطاع البترول والاتصالات والبنوك وقطاع صناعة السكر والإسمنت، أما القطاع الزراعي فإن التوجه إليه كان ضعيفاً.

وبناءً على هذه النتائج جاءت التوصيات والمقترحات بضرورة العمل على إزالة كافة المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وفي مقدمتها وضع خارطة استثمارية توضح

إمكانات السودان الاستثمارية، والمشروعات الاستثمارية المتاحة، وتطوير البنية التحتية، والعمل على وقف النزاعات السياسية والصراعات على المناصب (الفتاح، 2013).

دراسة تقوى وملاذ (2017م):

تناولت الدراسة علاقة النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ومدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي بأحجام الاستثمار الأجنبي المباشر. هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي، وهدفت أيضا إلى معرفة دور الاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي. كما تمثلت فرضيات الدراسة في وجود علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي السوداني، ووجود علاقة أيضا بين التسهيلات المقدمة من الحكومة وزيادة الاستثمارات الأجنبية في السودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان، كما تؤدي إلى اهتمام أو تقييم المشروعات الاستثمارية قليلة المخاطرة، وتعمل على زيادة الاستثمارات الأجنبية في السودان. وأوضحت أهم التوصيات ضرورة الاهتمام والتعدد، وتقديم التسهيلات التي تساعد في رفع معدلات الاستثمارات الأجنبية في السودان، كما تؤدي إلى ضرورة الاهتمام وتوزيع المشروعات التي ينتج عنها تدفق الاستثمارات الأجنبية (تقوى وآخرون، 2017).

دراسة سارة الطيب (2022م):

تناولت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في السودان، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان؟ هدفت الدراسة إلى فحص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان، وتكمن أهمية الدراسة في أن الاستثمار بالسودان يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق مستويات مناسبة من النمو في الدخل القومي، ومن ثم التقدم الاقتصادي، وما له من دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية، افترضت الدراسة وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي للجنيه مقابل الدولار والنمو الاقتصادي. استخدم في البحث المنهج الوصفي لوصف المواضيع محل البحث والمنهج القياسي في تحليل بيانات البحث، وذلك باستخدام برنامج (E-Views) والمنهج التاريخي لسرد الدراسات السابقة.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في استقرار أسعار الصرف للعملة السودانية، وذلك بزيادة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، أوصت الدراسة بالمحافظة على الاستقرار السياسي والأمني لجذب المزيد من المستثمرين، ووضع سياسات اقتصادية مالية ونقدية مشجعة للاستثمار (الطيب، 2022).

أولاً. الاستثمار الأجنبي المباشر

1. التعريفات والمفاهيم:

عرف (Humer) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه "حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل، بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية" وعرفه (Kojima) بأنه: "التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" بينما (Kindelberg) يعرفه بأنه: "عبارة عن حركة لرأس المال تنطوي على مراقبة دائمة" أما (Bertin) فيعرفه بأنه: "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة على المشروع". يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية، أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم، ويمكن للمؤسسة المنشئة على هذا النحو أن تحوز أو لا تحوز الشخصية الحقوقية.

ويرى أبو قحف "أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات للدول المضيفة".

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة على كيان مقيم في اقتصاد ما وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر". أما منظمة التجارة العالمية (WTO) فتري أن "الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق عندما يقوم أحد المستثمرين في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع نية إدارة تلك الموجودات".

ووفقاً لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (FMI) عام 2009م يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم اقتصادي يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".

وقد أعطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريفاً كالتالي: "الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معين في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة كبيرة التأثير على إدارة المؤسسة، وذلك من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ 10% أو أكثر" (بيري، 2018، ص 34).

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكون في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه، ونظراً لأهميته أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر العمل وتنشط حركة الصادرات، فضلاً عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة، ومن ثم فإن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها.

وبالتالي يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فأحد الأهداف الرئيسة لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير، وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية، كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنويع المنتجات وتحسين جودتها.
- الاستثمار الأجنبي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال، كالصين التي تجذب سنوياً ما يعادل 40 مليون دولار، وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي، مما يزيد من جذب الاستثمارات التي تترجم في شكل زيادة في صادرات

السلع والخدمات، مما يجذب استثمارات جديدة، وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.

- الاستثمار الأجنبي يمثل أسهل وسيلة وطريقة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورن بالقروض الخارجية (مندور، 2018، الصفحات 167-168).

3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بصفة مبدئية يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ومعنى آخر هو دالة في الكثير من العوامل، بعض هذه العوامل يرجع إلى الدول المضيفة مثل مناخ الاستثمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أما البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته، أي إلى خصائص الشركات متعددة الجنسيات من حيث الحجم، وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية وغيرها.

هذا فضلاً عن وجود بعض عوامل أخرى ترجع إلى الحكومة الأم وطبيعة السوق في الدول التي تنتمي إليها الشركة (تشجيع الحكومة الأم لهذه الشركة للاستثمار في الخارج لتحقيق عدد من الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو تشجيع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه) (أبو قحف، 2018، ص 25).

4. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ملكية المشروعات إلى:

1.4 الاستثمار المشترك: الاستثمار المشترك هو ظاهرة معقدة ترتبط مع نظرية تنظيم الشركات بما في ذلك (التكامل الأفقي والرأسمالي، عمليات الدمج والاستحواذ، نظرية المخاطر، الميزة النسبية والسياسات الحكومية تجاه المشاريع المشتركة).

2.4 الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي: هي استراتيجية التوسع الدولي المشهورة للشركات متعددة الجنسيات، وتمثل هذه المشروعات في قيام الشركات متعددة الجنسيات

بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي للدول المضيفة (بيرى، 2018، الصفحات 17-20).

5. طرق جذب الاستثمارات الأجنبية:

تمثل الاستثمارات الأجنبية مقدمة ومحصلة لتوظيف القدرات البشرية في تفاعل مع توظيف القدرات الطبيعية مع مكون ثالث يتمثل في رأس المال، ويعتبر النقص في رؤوس الأموال أحد المشكلات الرئيسية التي تواجه الدول النامية بشكل رئيسي، وتمثل مشكلة الدول النامية في إيجاد رؤوس الأموال التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة، ولعل من المفيد الإشارة إلى أن هنالك عناصر مشجعة لانتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى والأهداف المرتبطة بها وما تسعى لتحقيقه.

إن تحرك رؤوس الأموال من دولة لأخرى أو من إقليم إلى آخر مرتبطة بالشركات الضخمة التي تعمل في أنشطة مختلفة، وتسعى لتوسيع أنشطتها في دول أخرى أو إقليم محدد، ولكن هذا التحرك للأموال مرتبط بعدد من العناصر والعوامل الأخرى، كالمناخ الاستثماري في الدول المعينة ومدى ملائمة السياسات المتبعة في الدول المراد الاستثمار فيها لممارسة نشاط استثماري ذي عائد مادي جيد بعيداً عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال أو التي يمكن أن تعترضه. لذلك تساءلت الدول المختلفة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الرأسمالية الوطنية عن طريق شن القوانين وتهيئة الظروف المناسبة ليتوقف المال الأجنبي والوطني على حد سواء للاستثمار في الدول المعنية لتحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية في ظل المنافسة في سوق الاستثمار وتنشيط عمل السوق بشكل يمكنها من تحقيق الكفاءة اللازمة (أبو قحف، 2018، ص 27).

6. نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تجدر الإشارة إلى أن جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل محوراً لاهتمام الباحثين والكتاب والممارسين في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن دراسة وتحليل جدوى هذه الاستثمارات تخرج من دائرة اهتمام هذه المقدمة إلا أنه من المفيد عرض هذه النظريات على النحو التالي:

1.6 النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي

بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث إن الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة.

2.6 النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك، ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على كثير من العوائد. غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما (أبو قحف، 2018، الصفحات 16-17).

ثانيا. الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:

السودان دولة إفريقية ذات مساحة واسعة تتخللها مساحات شاسعة من الأراضي المسطحة والغنية، كما تغطي الغابات والمراعي مساحات شاسعة والمياه العذبة التي تتمثل في نهر النيل وروافده، كما أن فيه ثروة من الذهب وخام الحديد والكروم وخام الإسمنت، وتوجد بالسودان 120 مليون رأس من الماشية، مما جعل السودان ثاني أكبر دولة إفريقية من ناحية الثروة الحيوانية.

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي الإفريقي بين خطي عرض (4 . 23) وخطي طول (22 . 38) شرق، ومساحة تشكل (3,8%) من جملة مساحة القارة الإفريقية، وله حدود مشتركة مع تسع دول قبل الانفصال، وهي (مصر، ليبيا من جهة الشمال وتشاد وإفريقيا الوسطى من جهة الشرق) ويجاور أيضا المملكة العربية السعودية التي تقع على الساحل الشرقي للبحر الأحمر. يمتاز السودان أيضا بسوق واسعة نظرا لارتفاع عدد السكان ونظرا لدخوله في منظمة التجارة الدولية جنوب وشرق إفريقيا والاشتراك في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، توسعت في الفترة الأخيرة دائرة السوق وازدهرت في مجال الاستثمار الزراعي نسبة لأهميته الاقتصادية الكبيرة، وقد سعى رجال الأعمال في بقاع العالم المختلفة لارتداد مجالات الاستثمار المتعددة، خاصة وأن السودان يبدو في مركز متقدم لقائمة الدول الأكثر جذبا للاستثمار.

ونظرا لأهمية الاستثمار التي تنبع من أنه أحد أهم المتغيرات التي تسهم في الإسراع من عملية التنمية زاد اهتمام الدول به كثيرا، ولأن السودان رغم هذا كله يُعد من الدول النامية، ولذلك نجد أن الحكومات السابقة سعت وبذلت جهدا مقدرا لتحسين مناخ السودان، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الأخيرة التي يعيشها العالم، من عولمة اقتصادية وما يتبعها من الانفتاح الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، في هذه الحالة وجب أن ينظر إلى موضوع الاستثمارات، وخصوصا الأجنبية نظرة اهتمام بالغ، لاسيما وأن السودان بعد نيله للاستقلال محتاج لعملية تنمية شاملة وسريعة، ومن أهم الوسائل لتحقيق التنمية هي المعونات الأجنبية بكل أشكالها، ومن ضمنها الاستثمارات، سواء كانت حكومات أو أفراد، حيث قامت الحكومة في سنة 1956م بسن قوانين تشجع الاستثمار، منها قانون الميزات الممنوحة لخلق وتهيئة مناخ استثماري ملائم (ضوالبيت، 2020، ص 16).

1. فرص الاستثمار في السودان:

أكدت الدراسة منذ بداية القرن العشرين وجود فرص استثمارية ضخمة في السودان، تمثلت في موارد طبيعية هائلة ومتنوعة ما يقارب (47) مليون وحدة حيوانية، (2.5) مليون كيلومتر مربع من الأرض الصالحة للزراعة، (21) مليار متر مكعب من المياه العذبة، ومعادن كثيرة ومتنوعة، كما يمتلك موارد بشرية ضخمة، وفرص كبيرة جدا في مجال التصنيع، وأيضاً فرص في مجال البنيات التحتية، مثل: الكهرباء والمياه والاتصالات والطرق والإنشاءات، وفي مجال الخدمات الاجتماعية مثل: التعليم والصحة، بالإضافة إلى وجود أسواق استهلاكية كبيرة في هذا المجال (عمران، 2012، ص 71).

2. قوانين الاستثمار الأجنبي في السودان:

من بنود الاستثمار الدولي أن معيار النسبية هو المعيار المتبع لتقدير ما إذا كان المستثمر من مواطني الدولة المتعاقدة في الاتفاقية، وبحسب المبدأ الراسخ في هذا القانون تعتبر جنسية المستثمر كشخص طبيعي تحدد بموجب القانون الوطني للدولة التي يدعي أنه ينتمي إليها.

أما بالنسبة لتشريعات الاستثمار الوطنية، فمنها ما يعتمد على الجنسية كأداة لتمييز المستثمر الأجنبي من الوطني، وهذا يعني الأجنبي لا يتمتع بجنسية الدولة المضيفة، ولكن قانون تشجيع الاستثمار القومي السوداني لم يميز في تعريفه بين الشخص الطبيعي والمعنوي، سواء أكان وطنياً أم أجنبياً (ميرغني، 2009).

3. سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:

بعد حرص السودان على جذب الاستثمار الأجنبي، باعتباره العمود الفقري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تراجع وسائل التمويل المتمثلة في القروض والمساعدات والمنح في السياسة الاقتصادية والاستثمارية، أعطت برامج الاستراتيجية القومية الشاملة (1992 . 2002م) وكل البرامج التي أعطتها قدرا كبيرا من الاهتمام لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وذلك لما يوفره من إمكانيات مالية وإدارية وتنظيمية وتكنولوجية وتسويقية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وجعل البيئة الاقتصادية أكثر ملائمة (بنك السودان المركزي، 2013، ص 5).

4. مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:

بفضل توافر الموارد الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي المميز، توجد فرص استثمار كبيرة وضخمة في السودان؛ حيث يشترك مع (9) دول في الحدود، كما أنه يطل على البحر الأحمر، والذي يُعد منفذا بحريا يساعد على نقل البضائع بأرخص وأسهل وسائل النقل. فهو يتمتع أيضا ببيئة صناعية متميزة ذات بنية إنتاجية مهيأة وملائمة لجميع الصناعات؛ ولهذا كله توجد فرص استثمار مميزة لعدة مجالات نأخذ منها الآتي:

1.4 فرص الاستثمار في القطاع الزراعي:

كما هو معلوم أن السودان يمتلك إمكانيات كبيرة للتوسع في مجال الزراعة، وتعتبر مساحة الأراضي الشاسعة والقابلة للزراعة حوالي (200) مليون فدان، إضافة إلى مساحات مماثلة قابلة للإصلاح الزراعي والغابات، كما أنه يمتلك أكبر مورد مائي (نهر النيل وروافده، نهر القاش) وغيرها من الوديان ومياه الأمطار والمياه الجوفية، وبسبب هذه الموارد توافرت العديد من فرص الاستثمار الأخرى (بنك السودان المركزي، 2005).

2.4 فرص الاستثمار في مجال الصناعة:

توجد في السودان العديد من فرص الاستثمار في هذا المجال، حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية مثل صناعة السكر وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية التي تشمل التعبئة والتعليب، مطاحن الغلال، معاصر الزيوت وغيرها.

توجد فرص الاستثمار في صناعة الإسمنت، حيث تتوافر الخامات الجيدة من الحجر الجيري لهذه الصناعات وفرص أيضا لصناعة مواد البناء، صناعة الكيماويات والأدوية، صناعة الزجاج والبلاستيك

والمواد الحافظة، ومن أهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعدين والبتترول هي الصناعات البترولية، نظرا لوجود احتياطي نفط كبير، وإنشاء مصافي للبتترول، وصناعة الغاز والصناعات البتروكيميائية، بالإضافة إلى صناعات متعددة ومتنوعة ومنتشرة في مناطق البلاد المختلفة، وتشمل فرص الاستثمار في قطاع البترول الآتي:

. مجال عمليات استكشاف واتباع النفط.

. مجال عمليات المصب مثل خطوط أنابيب مصافي البترول.

أما في مجال التعدين:

توجد فرص الاستثمار في مجال إنتاج الذهب والحديد والرخام (الإدارة العامة للبحوث، ص 56).

3.4 فرص الاستثمار في مجال قطاع الخدمات:

تلخص هذه الفرص فيما يلي:

إنشاء بنوك تجارية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة، حيث يعاني القطاع المصرفي من ضعف رأس المال والتقنية المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة التي تمكنها من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل.

إنشاء شركات تأمين، حيث تتوافر في السودان إمكانية نجاح عمليات شركات التأمين، لأن الشركات العاملة لاتغطي جميع النشاطات، كما أنها لم تتمكن من تقديم الخدمات إلا على نطاق محدود، وبالتالي الفرص متاحة حاليا لجهات تمتلك رؤوس أموال وخبرة لتقديم خدمات تأمين متطورة (عمران، 2012، ص 7).

4.4 فرص الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية:

مجالات الاستثمار في هذا القطاع متعددة ومتنوعة، فهي تشمل السكك الحديدية، الطرق البرية، الكباري العلوية، الأنفاق، الطرق المائية الداخلية، الطيران المدني، النقل الجوي، الموانئ البحرية والملاحة، النقل البري (الشاحنات والحافلات، وغيرها).

وتشمل أيضا مجال الاتصالات الخدمية والتعليمية والخدمات الصحية، ومجالات أخرى متعددة، ويمكن تفعيل كل هذه الفرص بالطرق الآتية:

. إنشاء شركات اتصالات في مجال الهاتف الثابت أو النقل، حيث لا زالت توجد مناطق شاسعة لا تغطيها خدمات الاتصالات، كما أن فوائد الاستثمار في هذا المجال مرتفعة تصل إلى أكثر من 50%.

. إنشاء شركات توليد وتوزيع الكهرباء بأشكالها المختلفة، سواء أكانت طاقة مائية أم حرارية أم شمسية وغيرها، حيث تقدر الطاقة الكهربائية المتوفرة في السودان بحوالي 800 ميغاوات داخل الشبكة القومية.

. إنشاء شركات تنقية المياه للشرب والأغراض الأخرى.

. إنشاء طرق وإنشاءات عقارية تجارية وسكنية، لازال السودان يعاني من نقص كبير في الشركات المؤهلة تأهيلا عاليا للقيام بالمشروعات العقارية الكبيرة (عثمان، 1995، ص 16).

ثالثا. تحليل بيانات الدراسة

1. النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمعادلة واحدة تخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو النسبي في الناتج المحلي الاجمالي في السودان، وهي على النحو التالي:

$$(GDP)_t = \alpha_0 + \alpha_1 (FDI)_t + \alpha_2 (INF)_t + (OEX)_t + MA(1)$$

$$\alpha_0, \alpha_1 < 0, \quad \alpha_2, \quad > 0$$

حيث أن:

$(GDP)_t$ = يمثل التنمية الاقتصادية في السودان.

$(FDI)_t$ = القيمة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

$(INF)_t$ = معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

$(OEX)_t$ = سعر الصرف الاسمي الفعال خلال فترة الدراسة.

2. الشواهد التطبيقية

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على النموذج القياسي أعلاه خلال فترة الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

$$(GDP)_t = -7.863 + 1.607(FDI)_t + 1.657(INF)_t + 0.533(OEX)_t$$

$$(-2.234) \quad (3.064) \quad (13.156) \quad (2.179)$$

$$R^2 = 0.72\% \quad F(2, 19) = 10.88 \quad DW = 1.86$$

3. تقييم نتيجة تقدير المعادلة وفق المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية

تشير نتيجة تقدير المعادلة إلى أن جميع إشارات المعلمات المقدرة موافقة للنظرية الاقتصادية. كما يلاحظ أن إحصائية F-المحسوبة (10.88) هي أكبر من قيمتها الجدولية 3.52 وذلك عند درجات حرية (19,2) ودرجة معنوية 0.05 مما يشير إلى جودة توفيق خط العلاقة.

ويوضح معامل التحديد ($R^2 = 0.72$) أن 72% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي GDP يفسر بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم وسعر الصرف الاسمي الفعال، إضافة إلى عوامل عدم التأكد، بينما 28% فقط تعزى إلى عوامل أخرى غير مضمنة في المعادلة. فيما يتعلق بإحصائية دربن واتسون DW (1.86) فتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي بعد إدخال مشروع الانحدار الذاتي من الدرجة (1). أما في جانب معنوية المعلمات المقدرة فيلاحظ أن إحصائية t-المحسوبة للمعلمة المقدرة للاستثمار الأجنبي المباشر مقدارها (3.064) وهي أكبر عند مقارنتها بالقيمة الجدولية المناظرة 1.72 وعليه يرفض فرض العدم وبالتالي يقبل الفرض البديل بوجود تأثير معنوي موجب قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في السودان GDP وذلك عند درجة معنوية (0.05) ودرجة حرية (19,2).

أما إحصائية t-المحسوبة للمعلمة المقدرة لمعدلات التضخم فهي (13.156) وهي أكبر من الجدولية (1.72) حيث يشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي موجب قوي لمعدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عند درجة معنوية (0.05) ودرجة حرية (19,2). أما في جانب إحصائية t للمعلمة المقدرة لسعر الصرف الاسمي (2.179) وهي أكبر من الجدولية (1.73)

حيث تشير إلى وجود أثر معنوي موجب لسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي وذلك عند درجة معنوية (0.05) ودرجات حرية (19,2)

4. التفسير الاقتصادي

من خلال ما توصلت إليه الدراسة في التقييم الإحصائي والقياسي يمكن تقديم التفسير الاقتصادي للنتيجة على النحو التالي: فقد أشارت النتيجة إلى أن هنالك أثرا موجبا للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي السوداني. ويعزي ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر إيجابا بالأموال المستثمرة من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية داخل الدولة، وبالتالي تزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص تأثير معدلات التضخم بالناتج المحلي الإجمالي، نجد أن التضخم يعمل على ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي، لذلك نجد أنه ذات أثر معنوي قوي وموجب، مما يؤكد وجود علاقة طردية بين المتغيرين. كذلك نجد أن سعر الصرف له علاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن سعر الصرف عندما يكون مرتفعا هذا يحتم على متخذي القرار في الجانب الإنتاجي من مضاعفة إنتاجهم لمواجهة سعر الصرف العالي، وبالتالي نجد أن العلاقة طردية بين المتغيرين.

الخاتمة

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في الآتي:

- 1- هناك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.
- 2- هناك علاقة طردية موجبة وذات أثر قوي بين زيادة معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي.
- 3- توجد علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

- 1- توصي الدراسة بتسهيل الإجراءات المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لمساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع الاقتصاد والمساهمة في تحسين التنمية الاقتصادية في السودان.

- 2- توصي الدراسة بإزالة العقبات للمستثمرين الأجانب، وذلك لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية.
- 3- توصي الدراسة بالعمل على خفض معدلات التضخم، وذلك للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الفعلي.
- 4- توصي الدراسة بالعمل على خفض سعر الصرف، وذلك لتحسين مستوى سعر الجنيه السوداني.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عزيزة ابراهيم، (2013)، محددات الاستثمار في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور جامعة النيلين، السودان.
2. الفاتح محمد عثمان مختار، (2013)، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة علمية تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
3. تقوى زكريا محمد وملاذ بابكر حامد، (2017) دور الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، غير منشور، جامعة السودان.
4. سارة الطيب محمد الطيب، (2022)، جامعة الامام المهدي، أثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في السودان (دراسة تطبيقية 2000 _ 2010)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير.
5. عبد السلام أبو قحف (2018م)، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، المكتب العربي الحديث للنشر.
6. بيري نورة، (2018) محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الكتب المصرية للنشر.
7. عصام محمد مندور (2010م)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي.
8. أحمد ضوالبيت (2020)، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان، مجلة جامعة بخت الرضا العدد 32.
9. عمران عباس يوسف، (2012)، الاستثمار في السودان دار عزة للنشر والتوزيع.
10. قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013 المادة (5)
11. سمير ميرغني (2009)، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي، دار الفكر الجامعي.
12. بنك السودان المركزي، (2005) الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 1998 . 2003، منشورات البنك.
13. الادارة العامة للبحوث، قسم الدراسات الاقتصادية، منشورات بنك السودان المركزي.
14. عثمان ابراهيم السيد (1995م)، تخطيط المشروعات، مطبعة النيل، الخرطوم.

جدول رقم (1) نتيجة التحليل الإحصائي للفترة من 2000-2021

Dependent Variable: LOG(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 09/26/24 Time: 13:07				
Sample: 2000 2021				
Included observations: 22				
Convergence achieved after 34 iterations				
Backcast: 1999				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.863796	3.518576	-2.234937	0.0391
LOG(FDI)	1.607820	0.524575	3.064994	0.0070
LOG(INF)	1.657456	0.125980	13.15650	0.0000
LOG(OEX)	0.533294	0.244723	2.179175	0.0437
MA(1)	-0.989468	0.003160	-313.0816	0.0000
R-squared	0.719057	Mean dependent var		13.08571
Adjusted R-squared	0.652953	S.D. dependent var		2.232613
S.E. of regression	1.315249	Akaike info criterion		3.582645
Sum squared resid	29.40794	Schwarz criterion		3.830609
Log likelihood	-34.40909	F-statistic		10.87762
Durbin-Watson stat	1.859116	Prob(F-statistic)		0.000146
Inverted MA Roots	.99			